



مركز بروكنجز الدوحة  
BROOKINGS DOHA CENTER

موجز السياسة

أبريل 2015

# قبول الاعتماد المتبادل: ديناميكات الصين والشرق الأوسط حان وقت الإصلاح

تشاولينغ فنغ

**B** | Foreign Policy  
at BROOKINGS

قبول الاعتماد المتبادل:  
ديناميكات الصين والشرق الأوسط\*

تشاولينغ فنغ

**B** | Foreign Policy  
at BROOKINGS

\*كتبت النسخة الأصلية لهذا البحث باللغة الإنجليزية وهذه ترجمة للنسخة الإنجليزية.

BROOKINGS

## ملحة عن بروكنجز

معهد بروكنجز هو مؤسسة غير ربحية. يهدف المعهد إلى إجراء أبحاث وتحليلات على أعلى مستوى من الجودة لتقديم توصيات عملية ومبتكرة لصانعي السياسات والعامّة. تقع مسؤولية التوصيات والاستنتاجات في منشورات بروكنجز على المؤلفين وحدهم. ولا تعكس وجهة نظر المعهد ولا العاملين فيه بأي شكل من الأشكال.

حقوق النشر محفوظة © 2015

معهد بروكنجز

1775 طريق ماساشوستس، شمال غرب

واشنطن العاصمة، 20036 الولايات المتحدة

[www.brookings.edu](http://www.brookings.edu)

مركز بروكنجز الدوحة

الساحة 43، بناية 63، الخليج الغربي، الدوحة، قطر

<http://www.brookings.edu/doha>



العام عينه، وصلت أكبر السفن القطرية المخصصة لنقل الغاز الطبيعي المسال، والتي تبلغ قدرة حملتها 266 ألف متر مكعب، إلى محطة رودونغ في جيانغسو التابعة لمؤسسة البترول الوطنية الصينية وبدأت بتفريغ الصادرات. وفي الوقت عينه، قامت الصين أيضاً بتوسيع خط الأنابيب والسكك الحديدية والبنية التحتية الأخرى المخصصة للنقل من خلال خطوط داخلية إلى آسيا الوسطى ودول الخليج.

بدأت الصين بتنفيذ إستراتيجية "طريق الحرير الجديد" التي طال نقاشها، وهي عبارة عن خطة متوسطة إلى طويلة الأمد لبناء بنية تحتية للنقل عبر أوراسيا والشرق الأوسط وأوروبا. سيتخطى الاعتماد المتبادل بين الصين والشرق الأوسط تجارة الطاقة، ويمتدّ ليشتمل على مستويات هامة من تجارة السلع الأساسية وتطوير الأعمال.<sup>10</sup> وبشكل خاص، تعهدت الصين بإنفاق 40 مليار دولار لتمويل بناء البنية التحتية في نقاط تفتيش رئيسية على طول الطرق التجارية على طريق الحرير القديم، بما في ذلك تلك الموجودة في شبه الجزيرة العربية.<sup>11</sup> وفيما يتمّ إنشاء حزام طريق الحرير الجديد الاقتصادي، من الممكن أن تمتدّ العلاقات التجارية وتطوير الخدمات لتشمل قطاعات مربحة جداً مثل الاتصالات، والتصنيع، والسلع عالية التقنية، والخدمات اللوجستية، والخدمات المالية. وبحلول نهاية العام 2014، كانت 77 من أصل 118 اتفاقية تجارة حرة ثنائية أو ثلاثية أبرمتها الصين مع دول واقعة على طريق "طريق واحد، حزام واحد".<sup>12</sup> وفي شهر يونيو من العام 2014، أطلق الرئيس الصيني شي جين بينغ خطة التعاون الاستراتيجي الصيني العربي "1 + 2 + 3"، فدفع بالمزيد من التعاون ليشمل عمليات النقل التكنولوجية والاستحوادات في مجال الفضاء، والطيران، والطاقة النووية.<sup>13</sup> هناك بعض الاستثمارات التي تجري بالاتجاه المعاكس أيضاً، فقد تعهد جهاز قطر للاستثمار - أحد أكبر صناديق الثروة السيادية في العالم - مؤخراً بإنشاء مشروع استثماري كبير بقيمة 10 مليارات دولار مع مجموعة سيتيك الصينية.<sup>14</sup>

الجزء الأكبر من واردات الغاز الطبيعي في الصين، انتقلت قطر من عدم توريد غاز طبيعي مسال إلى الصين في العام 2009 إلى أن تصبح ثاني أكبر مورد له في العام 2013. وتعدّ الصين حالياً خامس أكبر عملاء قطر من الغاز الطبيعي، مستوردةً 6,4 بالمئة من صادرات هذه الأخيرة من الغاز الطبيعي والغاز الطبيعي المسال. أما على صعيد تجارة الطاقة، فإنّ علاقة الاعتماد المتبادل بين الشرق الأوسط والصين هي صلة توازن متماثل، فالشرق الأوسط يحتاج إلى الصين بقدر ما تحتاج الصين إلى الشرق الأوسط.

يتعلّق اتجاه آخر مهم بتوسيع استثمارات الصين في الطاقة وتطوير الأعمال ذات الصلة في منطقة الشرق الأوسط، وبخاصة بعد أن فتح العراق أبوابه أمام الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال استخراج النفط والغاز في العام 2007.<sup>7</sup> وقد رفعت الاستثمارات المباشرة، سواء على شكل ملكية كاملة أو استثمارات في الأسهم، من إمكانية حصول الصين على "أسهم نفطية" - أي إمدادات مضمونة بسعر أقلّ من سعر السوق. وفي العام 2013، شكّل الاستثمار المباشر في آبار النفط العراقية أكبر الإضافات إلى واردات الصين النفطية من الشرق الأوسط. تفوّقت الصين على الولايات المتحدة كأكبر مستثمر أجنبي في البلاد، وفي المقابل، أصبح العراق ثالث أكبر مورد للنفط للصين.<sup>8</sup> ويقول كبار محرري "بلاتس - الصين" سونغ يانلينغ إنّ واردات الصين من النفط الخام العراقي ارتفعت بنسبة تقارب 50 بالمئة في العام 2013 لتصل إلى 165 مليون برميل، ويُعزى ذلك بالكامل تقريباً إلى الاستثمار الموسع في آبار النفط العراقية.

أدى بناء البنية التحتية لتسهيل تجارة الطاقة هذه إلى زيادة الاعتماد المتبادل بين الجانبين أكثر. وفي العام 2011، قامت قطر ببناء أول محطة لها في الصين، وبالتحديد في مقاطعة جيانغسو الساحلية الشرقية، بعد أن وقّعت مؤسسة البترول الوطنية الصينية على أول عقد طويل الأمد (25 عاماً) لتوريد الغاز الطبيعي المسال مع قطر بنسبة 3 مليون طن سنوياً.<sup>9</sup> وفي

<sup>7</sup> في العام 2007، أصدر العراق "قانون الاستثمار الخاص في تصفية النفط الخام رقم 64 للعام 2007"، مما جعله البلد الأول والوحيد المفتوح بالكامل أمام الاستثمارات الأجنبية في قطاع استخراج الطاقة في منطقة الخليج.

<sup>8</sup> بعد المملكة العربية السعودية (15 بالمئة) وروسيا (14 بالمئة).

<sup>9</sup> دانيال كانتني، "PetroChina Takes First Gas Cargo from Qatar Gas"، أرايين أويل أند غاز، 29 مايو 2011، <http://www.arabianoilandgas.com/>>، [/article-8938-petrochina-takes-first-gas-cargo-from-qatar-gas](http://www.arabianoilandgas.com/>/article-8938-petrochina-takes-first-gas-cargo-from-qatar-gas).

<sup>10</sup> "طريق الحرير الجديد" هي النقطة المركزية ("الحزام الواحد") في إستراتيجية الرئيس شي جين بينغ "حزام واحد، طريق واحد". يقضي العامل الحاسم لهذه الاستراتيجية بناء البنية التحتية على غرار سكك الحديد، والموانئ، والطرق عبر آسيا الوسطى والشرق الأوسط إلى أوروبا.

<sup>11</sup> استناداً إلى خطة العمل "حزام واحد، طريق واحد" التي تمّ اعتمادها في فبراير 2015، اشتملت خارطة الطريق على نقاط تفتيش رئيسية في إيران وتركيا.

<sup>12</sup> راجع المناقشة المفصلة أكثر لاتفاقيات التجارة الحرة في التغطية الإعلامية الصينية: "China Economic and Trade Cooperation Zones Over-"  
<http://world.people.com.>>، 31 ديسمبر 2014، ببيل، <http://world.people.com.>>

77 Others 'Underway' in Addition to 118 'seas Have Reached 118' [باللغة الصينية]، ببيل، 31 ديسمبر 2014، <http://world.people.com.>>

cn/n/2014/1231/c157278-26304390.html

<sup>13</sup> "Xij Jinping: Top-Level Planning, Establishing '1+2+3' China-Arab Cooperation Platform" [باللغة الصينية]، كزينهوا، 5 يونيو 2014، [http://news.xinhuanet.com/fortune/2014-06/05/c\\_1111000667.htm](http://news.xinhuanet.com/fortune/2014-06/05/c_1111000667.htm)

<sup>14</sup> "Qatar, Citic Plan to Start \$10 Billion Investment Fund"، بلومبورغ نيوز، 4 نوفمبر 2014، <http://www.bloomberg.com/news/2014-11->>، <http://www.bloomberg.com/news/2014-11->>

04/qatar-citic-group-to-put-5-billion-each-in-investment-platform.html

## الحفاظ على الاستقرار: تغيّر المسؤوليات

لم تعتبر الصين لفترة طويلة أنّ الصراعات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تؤثر بشكل مباشر على مصالحها، إذ أنها لم تكن من أصحاب المصلحة الرئيسيين في المنطقة حتى وقت قريب جداً. لم يكن للصين استراتيجيات متقدمة تتخطى مبادئ "عدم التدخل" لمعالجة قضايا العلاقات الخارجية مثل التجارة والمصالح الجيوسياسية الأخرى في المنطقة.<sup>15</sup> ولكن فيما تتقدم الصين لتصبح شريكاً اقتصادياً مهماً في المنطقة، سيضع عدم التدخل المتواصل المصالح الصينية في خطر.

ينشئ احتمال انقطاع إمدادات الطاقة حاجة ملحة لوضع نموذج متكامل لتجارة الطاقة وتطوير الأعمال بين الصين والشركاء الرئيسيين في الشرق الأوسط. ولكن موقع الصين في وسط "مثلث البترول" الذي يضم المملكة العربية السعودية وروسيا وإيران يعقد الصورة، فأى إجراءات استراتيجية واسعة قد تحول ميزان المثلث وتقوم بتحدي مصالح أي من الثلاثة.

ففي سوريا على سبيل المثال، وحيث لم يكن للصين سوى مصالح تجارية صغيرة تبلغ قيمتها حوالي ملياري دولار من الاستثمارات، اضطرت مؤسسة البترول الوطنية الصينية إلى إنهاء مشروعها المشترك مع الشركة السورية للنفط في أعقاب الربيع العربي. وفي ليبيا، وبالإضافة إلى الخسائر في استثمارات الطاقة، اضطرت الحكومة الصينية إلى إجلاء أكثر من 35 ألف مواطن صيني مع تدهور الأوضاع الأمنية، فتخلت عن كميات هائلة من البنى التحتية والمعدات.<sup>16</sup> أما في العراق، فالصين هي المستثمر الأجنبي الأكبر، وقد واجهت مخاطر متزايدة من الانقطاع في أصولها وممتلكاتها وتدفق أفرادها نتيجة لذلك. تواجه الصين خطر فقدان المليارات في الاستثمارات والانقطاع المفاجئ لإمدادات النفط إذا استولى تنظيم الدولة الإسلامية على حقول النفط في البلاد. والأهم من ذلك هو أنّ الصين تواجه ضغوطاً دولية قوية للمساهمة في استقرار المنطقة.

وفي خلال مقابلة أجراها الرئيس أوباما مع صحيفة ذا نيويورك تايمز، وصف الصين بـ "المستفيد الحر" من عمليات المحافظة على أمن العراق التي يقوم بها حلف شمال الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة، مشيراً إلى مخاوف مفادها أنّ الصين تستفيد من توفير الولايات المتحدة الأمن في المنطقة في الوقت الذي تستثمر فيه الصين القليل للمحافظة على هذا الاستقرار.<sup>17</sup>

ولكن نظراً للاضطراب الذي شهدته السنوات القليلة الماضية، من المرجح أن تنجذب البلدان المستقرة نسبياً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - وبخاصة أعضاء مجلس التعاون الخليجي - إلى نموذج "الاستقرار فوق كل شيء" الذي تجسده الصين.<sup>18</sup> لدول مجلس التعاون الخليجي، وبخاصة المملكة العربية السعودية وقطر، أيضاً علاقات متوترة ومضطربة أحياناً مع شركائها الغربيين. ولذلك، فهي أيضاً تعتبر الصين توازناً محتملاً بين اعتمادها على توفير الغرب للاستقرار، وبخاصة الآن وقد أصبحت الصين أكبر أصحاب المصلحة الأجانب في المنطقة. ولكن، وبقدر ما تريد دول الخليج إشراك الصين في المساعدة على تحقيق الاستقرار في المنطقة، إلا أنه من الصعب معرفة إلى أي مدى سيكون تدخل الصين الاستراتيجي موضع ترحيب في المنطقة ككل. ففي العراق على سبيل المثال، وعلى الرغم من حرص الصين الاستثمارية الكبيرة، أعرب وزير الخارجية العراقي إبراهيم الجعفري عن قلقه من إمكانية أن يؤدي المزيد من التواجد الأجنبي إلى زيادة المشاعر المعادية للأجانب بين العراقيين.<sup>19</sup> وبالمثل، فإن الكراهية تجاه السياسات الاقتصادية الصينية لا تزال قائمة في طهران. كما أصبح عدم اليقين بشأن الحاجة إلى استراتيجية في الشرق الأوسط يشكل موضع قلق لصناع القرار الصينيين.<sup>20</sup>

ومع زيادة الاعتماد على الطاقة الأجنبية، يشعر صانعو السياسات الصينيون بقلق بالغ إزاء الانقطاع المفاجئ للإمدادات، سواء بسبب تغيّر حصص الإنتاج، أو حروب الأسعار، أو الصراع العنيف.<sup>21</sup> وقد شعرت الصين بالحاجة في تغيير مواقفها غير الفعالة في تجارة الطاقة العالمية، بحسب ما ألمح إليه سلوك شركات النفط الوطنية الصينية.

<sup>15</sup> أنشأت الصين خمسة مبادئ عدم تدخل في العام 1954 وهي تتبعها مذاك الحين عند وضع سياساتها الخارجية الرئيسية. تتضمن مبادئ "عدم التدخل" الخمسة الاحترام المتبادل لسيادة وسلامة أراضي الدولة الأخرى، وعدم الاعتداء المتبادل، وعدم التدخل المتبادل في الشؤون الداخلية الخاصة بالدولة الأخرى، والمساواة والتعاون من أجل المنفعة المتبادلة، والتعايش السلمي. راجع أنكيت باندا، "Reflecting on China's Five Principles, 60 Years Later"، ذا دبلوماسيات، 26 يونيو 2014، <<http://thediplomat.com/2014/06/reflecting-on-chinas-five-principles-60-years-later>>.

<sup>16</sup> أنشأت الصين خمسة مبادئ عدم تدخل في العام 1954 وهي تتبعها مذاك الحين عند وضع سياساتها الخارجية الرئيسية. تتضمن مبادئ "عدم التدخل" الخمسة الاحترام المتبادل لسيادة وسلامة أراضي الدولة الأخرى، وعدم الاعتداء المتبادل، وعدم التدخل المتبادل في الشؤون الداخلية الخاصة بالدولة الأخرى، والمساواة والتعاون من أجل المنفعة المتبادلة، والتعايش السلمي. راجع أنكيت باندا، "Reflecting on China's Five Principles, 60 Years Later"، ذا دبلوماسيات، 26 يونيو 2014، <<http://thediplomat.com/2014/06/reflecting-on-chinas-five-principles-60-years-later>>.

<sup>17</sup> "Adapting to Danger: Chinese Firms in the Middle East"، ذا إيكونوميست: إنيتليجنس يونت، 31 يوليو 2014، <<http://country.eiu.com>>.

<sup>18</sup> كزينهوا، "Obama Labeling China as 'Free Rider' on Iraq Issue"، تشاينا دايلي، 4 سبتمبر 2014، <<http://www.chinadaily.com.cn>>.

<sup>19</sup> جون ألترمان، "China's Balancing Act in the Gulf"، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، أغسطس 2013، <[https://csis.org/files/publication/130821\\_Alterman\\_ChinaGulf\\_Web.pdf](https://csis.org/files/publication/130821_Alterman_ChinaGulf_Web.pdf)>.

<sup>20</sup> جيرمي بيندر، "China Signaled it May Join Operation against ISIS in Iraq"، بيزنس إنسايدر، 15 ديسمبر 2014، <<http://www.businessinsider.com/china-airstrikes-in-iraq-2014-12>>.

<sup>21</sup> إيريك داوونز وسوزان مالوني، "Getting China to Sanction Iran"، فورن أفيز، 2 مارس (أبريل 2011)، <<http://www.foreignaffairs.com/articles/67465/erica-downs-and-suzanne-maloney/getting-china-to-sanction-iran>>.

الوطنية الصينية، الحكومة الصينية على إقامة تحالف مع الدول المستوردة للطاقة، كنوع من أسلوب الشراء المتحد لحماية مصلحة الصين في تسعير النفط.<sup>26</sup> وعلّق السيد يانغ، وهو خبير آخر في هذا المجال، في بيبلز فوروم الناطقة باسم الحكومة وقال إنّ التحولات في ديناميكيات العرض والطلب على الطاقة العالمية قد أتاح الفرصة للصين لإنشاء نظام التسعير الخاص بها والمماثل لغرب تكساس الوسيط أو برنت القياسي.<sup>27</sup> وقد حذّر من أنّ مجرد قبول السعر سيؤثر على مصالح الصين على المدى الطويل، مما يقوّض صورة الصين العالمية كقوة صاعدة.

سبق أن تراجعت دول مجلس التعاون الخليجي بعض الشيء في مجال صادرات الطاقة إلى الغرب، نظراً لتقدّم ثورة الطاقة في أمريكا الشمالية بسرعة منذ العام 2009، وباتت الولايات المتحدة اليوم أقلّ اعتماداً على النفط الأجنبي أكثر من أيّ وقت مضى منذ عقود. وبهدف استعادة أسواق أمريكا الشمالية وأوروبا، شنت دول مجلس التعاون الخليجي حرب أسعار شرسة منذ صيف العام 2014، مما أدى إلى انخفاض حادّ في أسعار النفط الخام بنسبة 40 بالمئة. ومنذ بداية العام 2015، بدا من المرجح أن تستمر حرب الأسعار هذه في المستقبل المنظور. وسواء استعادت دول الخليج هيمنتها على سوق أمريكا الشمالية في نهاية المطاف أم لا، يمثّل فقدان الأرباح تكاليف ثابتة غير قابلة للاسترداد. وعلى النقيض من ذلك، فإنّ الارتفاع النسبي لأسعار البيع إلى آسيا يبدو بمثابة ضمانة لهوامش الربح، حتى لو فشلت دول الخليج في استعادة هيمنتها في أمريكا الشمالية.<sup>28</sup> وبالتالي، ومن وجهة نظر تجارية استراتيجية، ستصمّر دول الخليج على الحفاظ على آليات تجارة الطاقة (بما في ذلك عقود التسعير والعرض) نحو آسيا. والسبب واضح: زيادة الطلب من آسيا، وبخاصة من الصين، غير مرن تقريباً. وينطبق ذلك على كلّ المستوردين الرئيسيين الآخرين في آسيا تقريباً: اليابان وكوريا الجنوبية وسنغافورة وتايوان. ما من سيناريو تصبح موجه آسيا، وبخاصة الصين، أقلّ اعتماداً على نفط الشرق الأوسط في السنوات المقبلة.

فقد حاولت الحصول على عقود توريد متوسطة وطويلة الأجل بين الحكومة الصينية وحكومات الدول المصدّرة للنفط لاستبدال عقود التوريد الحالية قصيرة الأجل.<sup>22</sup> وقد أظهرت تعهدات الصين الأخيرة في أوراسيا قدرتها على ضمان صفقات الطاقة طويلة الأمد هذه. فعلى سبيل المثال، وفي خلال المنتدى الاقتصادي الدولي السابع عشر في سانت بطرسبرغ، وافقت روسيا على التوقيع على خطة طويلة الأمد لتزويد الصين بالنفط الخام - بما يعادل 46 مليون طن من النفط الخام في السنوات الـ 25 القادمة.<sup>23</sup> وفي الشرق الأوسط، تحاول الصين التفاوض على عقود توريد طويلة الأجل مماثلة مع دول مثل المملكة العربية السعودية، ولكنها فشلت إلى حدّ كبير في تحقيق ذلك حتى الآن.

بالإضافة إلى عقود التوريد، تشكّل قاعدة تسعير السلعة المتبادلة مكوّناً آخرًا من نموذج التجارة الحالي وللصين حافز قوي لتغييره.<sup>24</sup> كانت الصين لفترة طويلة تتقبّل الأسعار في أسواق النفط والغاز الطبيعي في العالم. وقد اعتمدت أسعار منظمة أوبك لبيع النفط إلى دول آسيا ومنظمة التعاون والتنمية تاريخياً على معايير مختلفة. وكان يتمّ تحديد سعر النفط المصدّر إلى آسيا بحسب أسعار مؤشّر في أبو ظبي، في حين كان سعر النفط المصدّر إلى الغرب يعتمد على غرب تكساس الوسيط أو أسعار خام برنت القياسي - وعادةً ما تكون أقلّ من المقاييس العربية بنسبة لا تقلّ عن 20 بالمئة. أما بالنسبة إلى صادرات الغاز الطبيعي المسال، فما من قاعدة تسعير يتوافق عليها التجار الدوليون على نطاق واسع. ومع ذلك، كانت صادرات الغاز الطبيعي المسال من دول الخليج إلى آسيا تاريخياً تباع بسعر أعلى بنسبة لا تقلّ عن 15 بالمئة من سعر الذي يتمّ تصديره إلى وجهات في أوروبا وأمريكا الشمالية من مسافة نقل مماثلة.<sup>25</sup>

فيما تصبح الصين مشترٍ عالمي مهيمن، سيجعلها فارق السعر هذا في موقف ضعيف. ستُدفع الصين على نحو متزايد إلى استخدام قوتها التفاوضية للتفاوض على أسعار منخفضة أكثر. وقد حتّ السيد تشن، المدير التنفيذي السابق لمؤسسة البترول

<sup>23</sup> سوهو فايننس، "China and Russia Signed Long-Term Oil Supply Contracts" [باللغة الصينية]، 24 يونيو 2013، <<http://business.sohu.com/20130624/n379627695.shtml>>.

<sup>24</sup> قاعدة تسعير النفط: سعر التبادل التجاري = السعر القياسي + قيمة تفاضلية.

<sup>25</sup> في ما يتعلق بتسعير الغاز الطبيعي والمسال، المسافات بين قطر واليابان، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة متقاربة إلى حدّ كبير: 10,560 كلم، و10,080 كلم، و13,600 كلم على التوالي. ولكنّ أسعار الغاز الطبيعي المسال في الأسواق الآسيوية أعلى بكثير من نظيرتها في بلدان منظمة التعاون والتنمية في أوروبا وأمريكا الشمالية. وبين أبريل ويونيو من العام 2012، وعلى الرغم من ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي المسال في أوروبا، لم تتخطّ الأسعار هناك للغاز الطبيعي المسال المستورد من قطر يوماً 10 دولارات/مليون وحدة حرارية بريطانية، في حين بلغت أسعار الغاز الطبيعي المسال المصدّر من قطر في اليابان إلى 11,5 دولار/مليون وحدة حرارية بريطانية، أي أعلى بنسبة 15 بالمئة.

<sup>26</sup> تشين بو، "China Crude Oil Import Status and Prospects" [باللغة الصينية]، مركز جامعة تسينغهاوا للصين في الاقتصاد العالمي، 2009، <<https://web.archive.org/web/20101011195207/http://www.ccwe.org.cn/journal/8/17.pdf>>.

<sup>27</sup> يانغ زيوي، "The Current Status of China's Energy Security and Strategy Options" [باللغة الصينية]، بيبلز فورم 30 (2009).

<sup>28</sup> فيما انخفضت أسعار برنت بنسبة تزيد عن 40 بالمئة اعتباراً من نوفمبر 2014، رفعت أرامكو السعودية سعر النفط الخفيف ذات الدرجة العربية في شهر ديسمبر بمعدل 0,95 دولاراً للبرميل الواحد لعملائها الآسيويين. راجع "Saudi Hikes Oil Prices to Asia, Europe, but U.S. Cuts Spook Market"، رويترز، 3 نوفمبر 2014، <<http://www.reuters.com/article/2014/11/04/us-saudi-oil-price-idUSKBN0IO03320141104>>.

الآلاف من المواطنين الصينيين أن تشعل شرارة جدلٍ جديٍّ على المستوى المحلي بشأن عدم قدرة الحكومة على حماية مواطنيها وأصولها الوطنية. وفي هذا المعنى، قد تتجاوز التكاليف السياسية الخسائر الاقتصادية والمخاطر الكامنة بكثير.

وثانياً، قد تتسبب أيّ خسارة مفاجئة لنسبة الخمسة بالمئة من واردات الصين النفطية التي تأتي من العراق، سواء نتيجة لعمليات الدولة الإسلامية أو غيرها من القضايا الأمنية، بشلل الاقتصاد الصيني.<sup>31</sup> ويعود سبب ذلك إلى أنّ الصين لا تمتلك احتياطي نفط استراتيجي كافٍ للحالات الطارئة. ومنذ ديسمبر 2014، كان الاحتياطي الذي تمتلكه الصين يعادل فقط ما يصل البلاد من الواردات الأجنبية في خلال 16 يوماً.<sup>32</sup> إنّ انخفاض الواردات بنسبة 5 بالمئة يعني أنّ احتياطي النفط الاستراتيجي الصيني سينفد في غضون تسعة أشهر، وذلك قبل أن تتمكن الصين من تجديد عقودها السنوية مع موردين آخرين.

ثالثاً، لا تمنح استراتيجيات التقاعس أو عدم التدخل أي نفوذ للصين في التفاوض على صفقات الطاقة المرجوة، بدءاً من التسعير حتى عقود التوريد. وكما ناقشنا في الأقسام السابقة، للصين والشرق الأوسط تضاربات في المصالح الاقتصادية لا يمكن التوفيق بينها لناحية آليات تسعير الطاقة والتجارة بها. وبدون أشكال نفوذ أخرى للصين لتوظيفها، مثل تقديم الدعم للاستقرار، لن يقدم موردو النفط المهيمنون في الشرق الأوسط أي تنازلات في هذا الإطار. ونتيجة لذلك، قد تتخطى الخسائر الاقتصادية في التجارة الـ 40 مليار دولار سنوياً بسبب التقاعس، أي ما يعادل أكثر من 20 بالمئة من نفقات الدفاع السنوية الصينية.<sup>33</sup>

بالتالي، لا مفر تقريباً من ضرورة تخليّ الصين عن الامتثال الصارم بمبدأ عدم التدخل، ومشاركتها بشكل استباقي في المنطقة. وإنه من مصلحة كل من الصين والشرق الأوسط التفكير في التنسيق والتكيف لاستبدال إطار عدم التدخل الحالي.

**منصة قائمة على السوق مقابل التفاوض على كلّ صفقة على حدة**

هناك خيار مهم آخر تواجهه الصين ودول الشرق الأوسط، وهو ما إذا كان ينبغي الاتفاق على نظام تجارة متكامل قائم على السوق أو الاستمرار بالتفاوض على كلّ صفقة على حدة كما يحدث حالياً.

وعلاوةً على ذلك، تمتلك الصين مصالح كبرى في مجالٍ الطاقة والأعمال في دول "مثلث النفط" الثلاثة. لا شك في أنّ المملكة العربية السعودية أكبر مورد لاحتياجات الصين من الطاقة، وتوفّر 14 بالمئة من واردات الصين النفطية.<sup>29</sup> وليس من المستغرب أن تكون روسيا ثاني أكبر مصدر للواردات النفطية في الصين (13 بالمئة). وفي الوقت عينه، كانت للصين حصص تجارية كبرى في إيران، حتى قبل تخفيف أوروبا والولايات المتحدة العقوبات والحظر عليها. ومع تخفيف العقوبات في العام 2014، وسّعت الصين استثماراتها في البلاد أكثر من ذي قبل. و في العام 2015، ضاعفت الصين حصّتها في البنية التحتية الإيرانية، ورفعتها من 25 مليار إلى 52 مليار دولار، وذلك لتسهيل استخراج النفط والغاز بالأساس.<sup>30</sup>

ومن المفارقة، بإمكان الصين القابعة في وسط هذا المثلث المتشابك، وبالمقارنة بأصحاب المصلحة الأجانب الرئيسيين الآخرين في المنطقة (مثل الولايات المتحدة)، تغيير توازن هذا المثلث بسهولة بنفوذها الاقتصادي. بالتالي، ومع الأخذ بعين الاعتبار توسّع استثمار الصين وأعمالها، نجد أنّ هذه التركيبة العلائقية الديناميكية قد تكون بمثابة قوة هامة لإعادة تشكيل مواقفها المقارنة.

## المسارات المتفرّعة

### "عدم التدخل" مقابل التنسيق النشط

في سياق تغرّب المسؤوليات من أجل تحقيق الاستقرار الإقليمي، تتوفّر القوى الكبرى في الشرق الأوسط أن تقوم الصين بتوفير الدعم ضمن حدود معينة. وفي الواقع، شملت المملكة العربية السعودية الصين من جانب واحد كـ"شريك استراتيجي" منذ العام 2006. ولكن من الجانب الصيني، هناك الكثير من الدعم لمجرد التمسك بمبادئ عدم التدخل، ويقبل واضعو السياسات الصينية درجة معينة من المخاطر فيما يحاولون تحقيق المكاسب الاقتصادية. ولكن، قد ثبت في نهاية المطاف أنّ كلفة التقاعس عن التدخل باهظة جداً.

أولاً، ورغم أنّ مصالح الصين التجارية في الشرق الأوسط ليست على قدم المساواة مع مصالحها في أي مكان آخر، إلا أنّ أي تعطيل لها قد يكون كارثياً. وكما ناقشنا في الأقسام السابقة، من شأن الخسائر المحتملة لمليارات الدولارات في الاستثمارات ونقل عشرات

<sup>29</sup> أترمان، "China's Balancing Act".

<sup>30</sup> "China to Double Iranian Investment"، بي بي سي، 16 نوفمبر 2014، <<http://www.bbc.com/news/business-30075807>>.

<sup>31</sup> يوفّر العراق حوالي 5 بالمئة من واردات الصين من النفط الأجنبي.

<sup>32</sup> سينا فايننس، "China Has a SPR of 12.43 Million Tons, Equivalent to Only 16 Days of its Crude Oil Import" [باللغة الصينية]، 24

نوفمبر 2014، <<http://finance.sina.com.cn/chanjing/cyxw/20141124/022520898068.shtml>>.

<sup>33</sup> في العام 2013، وصلت القيمة الإجمالية للمنتجات البترولية الخام المستوردة في الصين إلى حوالي 200 مليار دولار، أي 20 بالمئة أعلى من السوق (بالمقارنة مع السوق العالمية)، وترتبط الأسعار بما يقرب من 40 مليار دولار من تكاليف الفرص الاقتصادية. وبلغ الإنفاق العسكري الذي سجلته الصين في العام 2013 حوالي 188 مليار دولار.

وبخاصة الولايات المتحدة وأوروبا. وعلى مر الزمن، بقيت التوقعات حول التنسيق الصيني منخفضة. وثانياً، لا تثق الصين بأن إمكاناتها الاقتصادية (التي تتعدى الطاقة) في المنطقة على قدم المساواة مع الفرص المتاحة لها في أي مكان آخر، وبخاصة في أسواق أمريكا الشمالية. قد يكون التنسيق على مستوى عال بدون أي تقييم موثوق لكيفية استجابة الولايات المتحدة محفوفاً بالمخاطر بكل بساطة، مما يؤدي إلى خسائر أكبر في أسواق أمريكا الشمالية.

بيد أن، في المستقبل المنظور، لا بد أن تكون توقعات "مثلث البترول" أعلى بشأن دور الصين، في الوقت الذي أصبح فيه الشعب الأمريكي مرهقاً من التعاقدات طويلة الأجل في الشرق الأوسط وبت أقل اعتماداً على إمدادات الطاقة الواردة إليه من هناك. قد يولد الغموض في التنسيق الإقليمي جواً من انعدام الثقة بين المثلث والصين. وفي إطار عدم التدخل الاستراتيجي القائم حالياً، تستطيع الصين بسهولة وضع الأطراف الثلاثة ونفسها ضمن "معضلة السجين" النموذجية، التي بموجبها يعتقد كل طرف أن الأطراف الأخرى ستسحب، فتتخذ بالتالي إجراءات تتسبب بالنتيجة الأسوأ للجميع. أو قد يأتي هذا التعهد الفردي بنتائج عكسية في أسوأ الحالات، فيلوم أحد الأطراف الثلاثة الصين لكونها غير صادقة في تعاونها.

يصعب في هذه المرحلة معرفة ما إذا كان التنسيق الوثيق أو بناء العلاقة الفردية في مصلحة أي من البلدان، وحتى الصين. لا تزال ثمة ثغرات في المعلومات لا بد من ملئها.

### المضي قدماً

استناداً إلى التحليل الوارد أعلاه، لا بد للصين أن تضع استبدال مبدأ عدم التدخل بالتخطيط لتدخلات متواضعة على المددين المتوسط والطويل في الشرق الأوسط على رأس أولوياتها. ولا بد لها ولدول مجلس التعاون الخليجي أيضاً إدراج نظام تجارة الطاقة المتكامل القائم على السوق كبند رئيسي على جدول أعمالها. وقبل القيام بأي ترتيبات استراتيجية، ينبغي على الأطراف كافة أن تفهم أكثر نفوذ الصين في العلاقات مع "مثلث النفط". وبشكل خاص، هناك بعض الخطوات المحددة التي يمكن أن تتخذها الصين ودول مجلس التعاون الخليجي، رغم عدم وضوح الشكل الذي قد تتخذه زيادة التدخل هذه.

### الصين

أولاً، يتعين على الصين إقامة توجهات أكثر تكوينية لموقفها السياسي في الشرق الأوسط بهدف استبدال استراتيجية عدم التدخل التي تعتمد حالياً، وكخطوة أولى، تستطيع الصين ببساطة أن تتبع الخطة التي وضعتها لتعديل مبادئ عدم التدخل تجاه أفريقيا (في العام 2006) وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (في العام 2008).<sup>34</sup>

إن مساندة فكرة المنصة التجارية المتكاملة القائمة على السوق أمر بديهي، إذ أن السوق الحرة بمثابة "يد خفية" تقوم بتخصيص الأرباح بين المشتريين والباعة بفعالية، مما يقلل من الخسائر الزائدة. ويتوقع الخبراء الصينيون أن يكون النظام القائم على السوق لصالح الصين، نظراً لموقعها الحالي غير الملائم لناحية أسعار الاستيراد وموثوقية الإمدادات. أما من الجانب الخليجي، فليس من الضروري أن تكون منصة التجارة المتكاملة القائمة على السوق غير مربحة، طالما تيم إنشاؤها على أساس العرض والطلب في السوق الآسيوي، وليس من الأسواق الأخرى (مثل أمريكا الشمالية). وفي الواقع، بالمقارنة مع التفاوض على كل صفقة على حدة، لا بد لمنصة تجارة الطاقة المتكاملة القائمة على السوق أن تحقق المكاسب التالية لكل من الصين والشرق الأوسط.

بالنسبة إلى منطقة الشرق الأوسط، وفي إطار آلية التجارة القائمة على السوق، سيكون السلوك الصيني أكثر شفافية. وحتى في السوق الآسيوي، تختلف الصين تماماً عن البلدان الرئيسية الأخرى المستوردة للطاقة، مثل سنغافورة، وكوريا الجنوبية، واليابان. فالصين متاخمة لروسيا وآسيا الوسطى ولها علاقات تجارية قوية مع إيران، وكلها دول منافسة قوية من حيث صادرات الطاقة. وستضع إجراءاتها الجماعية المهمة الضغوط على المملكة العربية السعودية ودول رئيسية أخرى في مجلس التعاون الخليجي عند التفاوض على صفقات فردية، مما سيضعها في وضع سيئ. وسوف يقلل ذلك من النمو المستدام في الشرق الأوسط.

أما بالنسبة إلى الصين، فسيكون النظام التجاري الديناميكي القائم على السوق قابلاً للتكيف مع تأرجح الطلب على الطاقة ارتفاعاً وانخفاضاً بسبب الأوضاع الاقتصادية المتبدلة، وسيوفر أيضاً منطقة عازلة ضد الاضطرابات المفاجئة في العراق. وبدلاً من الاعتماد على التفاوض على عقود توريد ثابتة، ستكون إمدادات الطاقة في الصين أكثر أماناً، حتى من دون زيادة احتياطياتها من النفط الاستراتيجي.

### الدبلوماسية الثنائية مقابل التنسيق الإقليمي

بالمقارنة مع علاقات دول الخليج الشغوفة والمتبدلة بين "الحلوة والمرة" والمرجة أحياناً أخرى مع الغرب، فإن العلاقات مع الصين غير قابلة للتحديد. وتعتمد الصين حالياً استراتيجية على أساس كل حالة على حدة مع المملكة العربية السعودية وروسيا وإيران، وتحاول الفصل بين صفقات الطاقة والجغرافيا السياسية إلى أقصى حد ممكن. وقد عمل نموذج بناء العلاقات الفردي هذا بين الصين وهذا المثلث جيداً حتى الآن وما زال يمكن أن يصمد لسببين.

أولاً، تدرك كافة الأطراف أن الصين غير معتادة على شؤون الشرق الأوسط بقدر أصحاب المصلحة الأجانب الرئيسيين الآخرين،

<sup>34</sup> ليو زهونغمن، "Transition in the Middle East and Several Diplomatic Issues Facing China" [باللغة الصينية]، إنترناشونل ريفيو 1 (2012).

وعلى وجه الخصوص، تستطيع الصين تطبيق مواقف عدة لدعم الاستقرار في الشرق الأوسط أيضاً:

- تدريب الأفراد العسكريين، وتبادل الموظفين رفيعي المستوى، والتعاون التكنولوجي
- حفظ السلام وتسوية الصراعات تحت قيادة مجلس الأمن
- التعاون الشرطي
- تبادل المعلومات لبناء قدرات مكافحة الإرهاب

ثانياً، يتعين على الصين الحفاظ على مستوى عالٍ من الشفافية بشكلٍ خاص في أي شكل من أشكال أنشطة التدخل الاستراتيجية في الشرق الأوسط. وسيصّب ذلك في مصلحة الصين لأنه سيثبت للعالم أنّ تدخل الصين (على سبيل المثال، في جهود مكافحة الإرهاب) يهدف حقاً إلى حماية أصولها ومواطنيها في المنطقة، وليس إلى تحقيق التفوق. وأي شكوك في دوافعها نابع من التحركات المهمة ستوقع الصين في متاعب الصين بدلاً من أن تعود عليها بالفوائد.

ثالثاً، لا بد أن تبدأ الصين بمبادرات بسيطة ومن ثمّ تزيدها تدريجياً. لقد أطلقت الصين بالفعل حوارات ثنائية مع قادة الشرق الأوسط. ففي العام 2004، تمّ تأسيس منتدى التعاون الصيني-العربي. وقد سهّلت منصة الحوار الاستراتيجي رفيعة المستوى هذه جولتين من مننديات التعاون في مجال الطاقة (في العامين 2006 و2010)، وأتاحت إشراك كبار القادة الحكوميين، بمن فيهم وزير الطاقة الصيني ونظرائه من قطر والإمارات العربية المتحدة. تستطيع الصين مواصلة تسهيل المناقشات والحوارات رفيعة المستوى وتبادلات الخبرات والمشاركة فيها بشكل أكثر تواتراً. وهذا من شأنه أن يساعد على بناء الثقة وتحديد المجالات ذات الأولوية التي يمكن أن تساعد الصين فيها لمساندة المنطقة.

رابعاً، وفي حين تواصل الصين محاولة تحديد موقفها الجديد تجاه مثلث البترول، يجب أن تتخلى عن استراتيجيتها الحالية التي تقضي بالترفة بشكل واضح الإجراءات الخاصة بها وتلك التي تقوم بها الولايات المتحدة وأوروبا، التي هي أصحاب مصلحة في المنطقة منذ وقت طويل. من ناحية، تستطيع الصين أن تتعلّم الكثير منهما، لأنهما تتمتعان بمعرفة أوسع بقضايا المنطقة المعقّدة. حالياً، وما زالت الصين تتمتع بمعرفة مستقلة أو موارد محدودة جداً لفهم شؤون الشرق الأوسط. وما زال الجزء الأكبر من فهمها للشرق الأوسط مستمداً مباشرة من وسائل الإعلام الأجنبية أو التقارير البحثية. ومن ناحية أخرى، ليس من المعقول أن تتجاوز الصين القوى الحالية في المنطقة. وعلى حدّ تعبير ألترمن: "ستكون نهاية العالم إذا ما اضطرت الصين إلى

الاختيار بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية وروسيا وإيران"<sup>35</sup>.

وأخيراً، يبقى الأهم أنه على الرغم من حرص الصين على تحقيق تجارة طاقة منصفة قائمة على السوق، لا بد لها أن تدرس الخيارات المتاحة جميعها، بما في ذلك:

- رعاية إدراج تجارة الطاقة الخام في منصات قائمة على السوق أكثر نضجاً في بلدٍ آخر في آسيا، مثل سنغافورة أو هونج كونج، وتجهيز شركات النفط الوطنية التابعة لها بالقدرات اللازمة للتجارة في الأسواق الديناميكية.
- إنشاء منصة مستقلة وشفافة لتجارة الطاقة الخام داخل الأراضي الصينية، ويفضّل أن تكون في شنغهاي.
- إدماج تجارة الطاقة الخام ضمن تبادلات السلع القائمة، مثل تبادلات السلع في بكين.

وبالإضافة إلى هذه الخيارات، يمكن لواضعي السياسات أيضاً بناء مجموعات من هذه الخيارات. وبغض النظر عن الخيارات التي يتم اعتمادها، يمكن أن يستفيد اقتصاد الطاقة في الصين من تجارة السوق العادلة على نطاق واسع، ولكن يتعين على الصين أن تتوقع أيضاً متطلبات شفافية أعلى لشركاتها الوطنية النفطية في خلال عملية التجارة.

#### دول مجلس التعاون الخليجي

مع تحول تجارة الطاقة نحو الشرق، سيتمّ تحديد استمرار ازدهار دول مجلس التعاون الخليجي إلى حدّ كبير من خلال أنشطتها التجارية وأعمالها مع آسيا، وبخاصة مع الاقتصادات المتعطشة للطاقة مثل الصين. قد يبدو شنّ حروب الأسعار لاستعادة السوق في أمريكا الشمالية فعّالاً، إلا أنه لا يخلق مكاسب مستدامة في السوق. ويوازي النجاح المؤقت، في أفضل حالاته، صرف أموال التقاعد في وقت مبكر بنسب حسم عالية بشكل غير اعتيادي. ولذلك، من الضروري أن تقوم دول مجلس التعاون الخليجي بإعادة تعديل علاقاتها التجارية والاستراتيجية، وتحديد أولويات استراتيجياتها، وتكييفها مع الصين والأسواق الآسيوية ككل. وعلى وجه التحديد، يمكن أن تساعد حركات رئيسية عدة في تحديد الأولويات الاستراتيجية.

أولاً، يمكن لدول مجلس التعاون الخليجي تحديد الفرص المتاحة لتحويل بنيتها الاقتصادية القائمة على تصدير الطاقة الخام. خلال حوالي أربعة عقود من التصدير إلى الغرب، أنت معظم إيرادات مجلس التعاون الخليجي من الطاقة الخام. ومع ذلك، لا تحقّق

<sup>35</sup> جون ألترمن، "6"، Statement Before the U.S.-China Economic and Security Review Commission: China in the Middle East، يونيو

<[http://csis.org/files/attachments/ts130606\\_alterman.pdf](http://csis.org/files/attachments/ts130606_alterman.pdf)>. 2013

فيها في القطاعات الطرفية مثل الشحن، والبنية التحتية، والسلع عالية التقنية دوراً هاماً في خلق حوافز جديدة للنمو الاقتصادي في المنطقة. والأهم من كل ذلك هو أن لهذه القطاعات القدرة الكبرى على خلق عدد كبير من فرص العمل للشباب ذوي المهارات المتدنية، مما سيساعد في الحد من ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب، وهو مصدر أساسي لعدم الاستقرار في دول مجلس التعاون الخليجي ودول الشرق الأوسط المجاورة.

أخيراً وليس آخراً، قد تتفاوض الصين وغيرها من الدول الآسيوية على صفقات لتوريد الطاقة على المدى المتوسط والطويل. فمن الضروري أن تتناقش بشأن المبادلات الاقتصادية والاستراتيجية بين العقود على المدى القصير والمتوسط والطويل، والاتفاقيات الثنائية أيضاً. وسوف يزيد استمرار عقود التوريد قصيرة الأمد والقائمة على السوق من الاستجابة لديناميكيات تجارة الطاقة من خلال الانخراط بشكل وثيق في العمليات الدولية، وهذه ميزة نسبية للحفاظ على القدرة التنافسية في السوق العالمية. من ناحية أخرى، ونظراً لحالة عدم الاستقرار في المرحلة الانتقالية في سوق الطاقة العالمي، قد تفيد العقود المغلقة طويلة الأجل الدول المصدرة للنفط في مواجهة منافسين أقوياء وانخفاض الأسعار غير المتوقع.

### الخاتمة

بما أن الصين هي الشريك التجاري المهيمن للشرق الأوسط، فليها مصلحة كامنة في المساومة للحصول على أسعار استيراد أكثر ملاءمة وفقاً لمعايير تسعير جديدة، وكذلك في تكريس مزيد من الاستثمارات المباشرة لقطاعي الطاقة والخدمات الطرفية. وبما أن الشرق الأوسط يشكّل أهمية كبرى لأمن إمدادات الطاقة الخاصة بها، فقد تعيد الصين النظر في مبدأ "عدم التدخل" لتسهيل العلاقات التجارية والعلاقات الجيوسياسية بشكل عام.

أما بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، فمن شأن زيادة الصين لورادتها من الطاقة من المنطقة بشكل مطرد أن يحمي صادراتها في المستقبل المنظور. ومن ناحية أخرى، فيما تصبح الصين وآسيا بشكل عام شريكين تجاريين مهيمنين، لا بد لدول مجلس التعاون الخليجي أن تتنبّه إلى قوة التفاوض المتزايدة خاصتها. وفي الوقت عينه، لا بد لهذه الدول أيضاً أن تدرك الفرص المحتملة لتحقيق هوامش ربح أعلى في سلاسل المصافي وأن تجذب الاستثمارات التي تخلق فرص العمل على أراضيها في قطاع الطاقة والقطاعات الأخرى على حد سواء.

زيادة مبيعات منتجات النفط الخام والغاز الطبيعي مكاسب اقتصادية عالية بشكل خاص. ولكن في المقابل، تعود الاستثمارات في مصافي التكرير عوائد ذات قيمة مضافة أعلى. وفي حين أن دول مجلس التعاون الخليجي لا تتمتع بالضرورة بالمزايا التكنولوجية بالمقارنة مع المشغلين في المصافي من أمريكا الشمالية وأوروبا، إلا أنها تتمتع بها بالمقارنة مع شركات النفط الوطنية الصينية. وبشكل خاص، ونظراً لمزاياها كدول موزدة للنفط الخام، تستطيع دول مجلس التعاون الخليجي أن تعتمد استراتيجية التكامل الرأسي. وعلى سبيل المثال، قد يعني ذلك الاستثمار في مصافي التكرير في الصين، مما يعد بهوامش ربح عالية.<sup>36</sup>

ثانياً، وبالإضافة إلى الاستثمار في الصين وأماكن أخرى، لا بد أن تنظر دول مجلس التعاون الخليجي أيضاً في إمكانية الترحيب بالاستثمار الأجنبي لتشجيع الابتكار وزيادة القدرة التنافسية. على وجه الخصوص، قد تنظر دول مجلس التعاون الخليجي في احتمال فتح باب قطاع الطاقة، الذي كان تقليدياً مغلقاً أمام أصحاب المصلحة الأجانب. وقد يؤثر ذلك على المنطقة بطرق معينة:

- من شأن استبدال عقود الشراء الصارمة بعقود تقاسم الأرباح أن تجتذب المستثمرين الأجانب، بما فيهم شركات النفط العالمية الكبرى وشركات النفط الوطنية الكبرى مثل مؤسسة البترول الوطنية الصينية، التي تُعتبر أساسية لتعزيز الابتكارات التكنولوجية، وبخاصة لاستخراج النفط.
- يُعتبر إدخال الاستثمارات الأجنبية مستوى أعمق من المشاركة بالمقارنة مع إعادة الشراء أو المقاولين التشغيليين الآخرين. وسيزيد ذلك بالتالي من الاعتماد المتبادل، فتتشارك دول مجلس التعاون الخليجي والمستثمرين نقاط الضعف والشكوك في أسواق الطاقة العالمية.

أما في القطاعات خارج قطاع الطاقة، فلا بد للبلدان العربية التفكير بجديّة في الإمكانيات الاقتصادية والتجارية المتأتية عن تعديل الصين مؤخراً لخطة العمل "حزام واحد، طريق واحد". فمن المنطقي النظر في توقيع اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية أو متعددة الأطراف مع الصين ودول أخرى على طول الطريق. وبالإضافة إلى ذلك، قد تلعب التجارة مع الصين والاستثمارات

<sup>36</sup> صناعة المصافي في الصين مفتوحة أمام الاستثمار الأجنبي، وتهدف المنافسة إلى رفع مستوى تقنيات التكرير وزيادة الطاقة التكريرية. سبق أن أنشأت سينوبك، وشركة أرامكو السعودية في الخارج، وإكسون موبيل مصفاة مشتركة في فوجيان في الصين. وتتوزع الأسهم بين الأطراف الثلاثة على الشكل التالي: 50 بالمائة و25 بالمائة و25 بالمائة على التوالي. راجع البيانات في سينوبك، "Fujian Petrochemical Co., Ltd." [باللغة الصينية]، <<http://www.sinopec>>

## نبذة عن مركز بروكنجز الدوحة

تأسس مركز بروكنجز الدوحة، التابع لمعهد بروكنجز في واشنطن العاصمة، في العام 2008. ويُعتبر المركز نافذة المعهد في المنطقة ويقدم بحوثاً وتحليلات مستقلة وعالية الجودة حول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وسعيًا منه لتحقيق مهمته، يلتزم المركز بتقديم مشاريع وأبحاث ميدانية تتناول نقاشات السياسة الإقليمية والدولية، مركّزاً على إشراك شخصيات بارزة حكومية وإعلامية وأكاديمية ورجال أعمال وممثلين عن المجتمع المدني، بشأن أربعة مجالات أساسية:

- (I) العلاقات الدولية في الشرق الأوسط، مع التركيز على أهمية العلاقات بين دول المنطقة وكذلك العلاقات بين الشرق الأوسط والولايات المتحدة وآسيا.
- (II) الصراعات والتحويلات بعد الصراعات، بما في ذلك مسألة الأمن وعمليات السلام وإعادة الإعمار.
- (III) الاستراتيجيات الاقتصادية والمالية في دول الشرق الأوسط، بما في ذلك الجغرافيا السياسية واقتصاديات الطاقة.
- (VI) الحكم والإصلاح المؤسسي، بما في ذلك الديمقراطية والعلاقات بين الدول والمواطنين.

يشجّع مركز بروكنجز الدوحة، الذي يفتح المجال أمام كافة وجهات النظر مهما اختلفت، على التبادل القِيم للآراء بين منطقة الشرق الأوسط والمجتمع الدولي.

منذ تأسيسه، استضاف المركز عشرات الخبراء من مختلف دول العالم ونظّم عدداً كبيراً من الفعاليات، بما في ذلك مؤامد مستديرة ضمّت شخصيات رفيعة المستوى، وندوات السياسة، ومنتدى بروكنجز الدوحة للطاقة الذي يُعقد سنوياً. وبالإضافة إلى ذلك، قام المركز بنشر سلسلة من موجزات السياسة والأوراق التحليلية.

## منشورات مركز بروكنجز الدوحة

2015

قبول الاعتماد المتبادل: ديناميكات الصين والشرق الأوسط  
موجز السياسة، تشاولينغ فنغ

الإخوان المسلمون في الأردن: حان وقت الإصلاح  
موجز السياسة، نيفين بندقجي

هبوط أسعار النفط: الأسباب والتبعات الجيوسياسية  
موجز السياسة، غريغوري غوس

إصلاح قطاع الكهرباء في العراق  
موجز السياسة، لؤي الخطيب وهاري استبيانان

من التعاون إلى القمع: العلاقات "الإسلامية-العسكرية" في مصر  
دراسة تحليلية، عمر عاشور

الأردن الحصين: تشغيل الأموال لتفعيل الأعمال  
موجز السياسة، سلطان بركات وأندرو لير

العودة إلى غزة: نهج جديد لإعادة الإعمار  
موجز السياسة، سلطان بركات وعمر شعبان

2014

تحديد معالم الدولة الإسلامية  
دراسة تحليلية، تشارلز ليستر

الوساطة القطرية: ما بين الطموحات والانجازات  
دراسة تحليلية، سلطان بركات

موجز سياسات منتدى مركز بروكنجز الدوحة للطاقة 2014  
تقرير مركز بروكنجز الدوحة - مبادرة أمن الطاقة معهد بروكنجز

ما وراء الطائفية: الحرب الباردة الجديدة في الشرق الأوسط  
دراسة تحليلية، غريغوري غوس

الأزمة المستمرة: تحليل المشهد العسكري في سوريا  
موجز السياسة، تشارلز ليستر

إعادة النظر في قانون العزل السياسي في ليبيا: تغيير في الوجود أم تغيير في السلوك؟  
ورقة مركز بروكنجز الدوحة-جامعة ستانفورد

أي أسلوب اعتمده النهضة أثناء عملية صياغة الدستور التونسي: الإقناع، الإكراه، أو تقديم التنازلات؟  
دراسة تحليلية، مونيك ماركس